

دراسة وتحليل العلاقة بين الأنفاق العام والنتاج المحلي الإجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1975-2014)

المدرس المساعد محمد حسن عودة
قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة البصرة

المستخلص :

احتلت النفقات العامة أهمية خاصة في الدراسات المالية؛ ذلك إن هذه النفقات تُعد وسيلة لإشباع الحاجات العامة، ومن ثم فإنها تعتبر بمثابة الأداة التي تركز إليها الحكومة في تحقيق ما تتطلع إليه من تقدم وتطور في أوجه ميادين الحياة كافة، كما أن السياسة الإنفاقية تعكس وبصورة واضحة الأهداف المرسومة من الدولة والتي تسعى إلى النهوض بالاقتصاد الوطني لدفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين كافة. أي إن التغييرات الحديثة في مفهوم النفقات العامة لم تجعل منه مجرد تخصيص نقدي فقط، بل أداة تستخدم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وصولاً إلى تحقيق ورفع مستوى الرفاهية لإفراد المجتمع كافة، ولهذا أشارت الأدبيات الاقتصادية لاسيما نماذج الاقتصاد الكلي إلى وجود علاقة بين الإنفاق العام والنتاج المحلي الإجمالي، وقد حظيت هذه العلاقة باهتمام كثير من خبراء الاقتصاد والباحثين.

الكلمات الدالة :

الإنفاق العام، الناتج المحلي الإجمالي، الرفاه الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، السياسة الإنفاقية.

المقدمة :

تستهدف النظم الاقتصادية على اختلاف تباينها تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع كافة، ومن أجل ذلك تتبنى هذه النظم مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، في مقدمتها رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع الموارد لإشباع الحاجات العامة، والسياسة المالية ولاسيما الإنفاق العام هو أداة فعالة ومهمة لتحقيق تلك الأهداف سواءً الاقتصادية منها أم الاجتماعية.

يُشكل الإنفاق العام محوراً أساسياً للنشاط المالي للدولة وهو السبيل لتنفيذ سياستها المالية، وعليه يُعد الإنفاق العام أحد أدوات السياسة المالية وهو يعبر عن دور الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي؛ وذلك من خلال زيادة الإنتاج والمتمثلة بارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما في القطاع النفطي، فضلاً عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى .

إن عملية التنمية الاقتصادية تُعني بإحداث تغييرات بنيوية تؤدي إلى الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، لذلك تهدف الدولة من خلال خططها الاقتصادية إلى النهوض بالقطاعات الاقتصادية كافة؛ وذلك لرفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ومن هذا المنطلق لابد من التعرف على الإنفاق العام وعلاقته بالناتج المحلي الإجمالي ودوره في تحقيق النمو في القطاعات الاقتصادية كافة المكونة للناتج المحلي الإجمالي .

مشكلة البحث :

إن الإنفاق العام هو كم مالي واقتصادي لذلك لابد أن يخضع للتحليل المالي والاقتصادي، وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول مستويات واتجاهات وسلوك الإنفاق العام والعوامل المؤثرة فيها خلال مدة الدراسة (2014-1975)، ومن جانب آخر إن عدم تنويع مصادر التمويل والاستعمال غير الكفؤ للإنفاق العام في الاقتصاد، فضلاً عن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني خلال مدة الدراسة ساهم في تحجيم معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

أهمية البحث :

تأتى أهمية الدراسة من خلال بعدين، أولهما يتضمن اتجاهات النفقات العامة والمسارات التى تسلكها عبر حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى، والعقوبات الاقتصادية والحقبة التى تلت الحصار الاقتصادى وصولاً لعام 2014، وذلك للوقوف على الاتجاهات التطويرية بعد تبني العراق سياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والمتمثلة بالإصلاحات الهيكلية والتثبيت الاقتصادى التى تهدف بالدرجة الأولى إلى تحجيم وتهميش دور الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية. أما البعد الثانى فيكشف لنا كيف إن للعوامل الداخلية والخارجية أثراً كبيراً فى تقرير مستوى الإنفاق العام بشقيه الاستثمارى والجارى ودورها فى نمو الناتج المحلى الإجمالى .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على واقع الإنفاق العام فى العراق خلال مدة الدراسة التى تتسم بتباين العوامل الداخلية والخارجية وبأسلوب وصفى، ومن جانب آخر يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية بشكل عام ولاسيما مع القطاع النفطى وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى .

فرضية البحث :

استند البحث إلى فرضية مفادها إن الإنفاق العام ساهم فى رفع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى وحقق التنمية الاقتصادية فى العراق .

المحور الأول: الإطار النظري للإنفاق العام

أولاً: مفهوم النفقة العامة وأركانها

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للحكومة أو إحدى السلطات المكونة لها بهدف تحقيق نفع عام⁽¹⁾. وعرفها آخرون بأنها مبلغ من النقود تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة⁽²⁾. وأخيراً يمكن القول بأن الإنفاق الحكومي هو الإنفاق الذي تتحمله الحكومة المركزية والحكومات المحلية لإشباع حاجات عامة اجتماعية⁽³⁾.

ثانياً: أركان النفقة العامة

من خلال المفاهيم السابقة يمكن تحديد أركان النفقة العامة بالآتي⁽⁴⁾:

1. الشكل النقدي للنفقة العامة

إن النفقات العامة تتخذ عادةً طابعاً نقدياً، يتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات تحتاجها للقيام بنشاطها، كدفع رواتب وأجور العاملين ودفع نفقات الجيش وقوات الأمن والخدمات والمرافق العامة.

2. صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام

إن المبالغ النقدية للنفقات العامة تدفع بواسطة خزانة هيئة عامة (وليس خاصة) وفقاً لما يحدده التنظيم الإداري من اختصاصات ومسئوليات تتطلب قيامها بإنفاق نقدي في حدود ما تسمح به الاعتمادات المالية المخصصة لها وفقاً لقانون الموازنة العامة.

3. هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة

أي تحقيق الصالح العام للمجتمع، إذ يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، كالدفاع والتعليم والصحة؛ وذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات العامة تمت جبايتها من الأفراد، ويعتبر مفهوم الحاجة العامة أمراً نسبياً يختلف من مجتمع لآخر بحسب التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي لكل مجتمع ولهذا تركت هذه الأمور للمجالس النيابية التي تمثل الشعب لتحديد الحاجات العامة

للدشعوب من أجل عدم إساءة استعمال النفقات العامة والمحافظة على المال العام.

ثالثاً: النفقات العامة في الفكر الاقتصادي

يتناول هذا المحور الأهمية النظرية للإنفاق العام الذي عكس دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وهذا الدور يعتمد على الفلسفة التي تحكمها، وتبعاً لذلك فقد مر الإنفاق العام بمرحلتين هما:

1- النفقة العامة في الفكر الكلاسيكي

يتحدد الدور الذي تقوم به الدولة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في المحافظة على الفكر الاقتصادي والسياسي الذي كان سائداً، والذي كان يؤمن بالنظام الطبيعي، والحرية الاقتصادية وبقدرتها على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، فاقترنت وظائف الدولة على المحافظة على هذا النظام وديمومة استمراره من خلال القيام بأعمال الدفاع المدني الخارجي، والمحافظة على الأمن الداخلي والعدالة، ومن هنا جاءت تسمية الدولة بالدولة الحارسة، وانعكس هذا الدور على طبيعة السياسة المالية، لتكون سياسة محايدة، مقتصرة على الأغراض المالية لتغطية النفقات العامة، من دون أن يكون لها أي تأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وقد ترتب في ضوء هذا الدور للدولة نتيجتان هما⁽⁵⁾:

أ- انخفاض حجم النفقات العامة، وكذلك انخفاض نسبتها إلى الدخل القومي؛ لأن هذه النفقات تعتبر نفقات استهلاكية يجب أن تُضغط إلى أضيق الحدود.

ب- قلة أنواع هذه النفقات؛ وذلك نتيجةً لتحديد الوظائف التي تستطيع الدولة أن تقوم بها، انسجاماً مع طبيعة الواجبات الملقاة على عاتقها، وضيق نطاق النفقات العامة ومن دون أن تكون أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والمالية، ومن دون أن تكون لإعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات المختلفة.

2- النفقات العامة في الفكر المعاصر

إن تطور دور الدولة واتساع مهامها وتعددتها في العصر الحالي تجلى في تطور نظرية النفقات الحكومية، فعلى العكس من المفهوم الحيادي للنفقات الحكومية في ظل الفكر المالي الكلاسيكي التقليدي، ينظر الفكر المالي الحديث إلى النفقات الحكومية نظرةً مختلفة، فالنفقات الحكومية في ظل الفكر الأخير تُعد أكثر وسائل تدخل الدولة فعالية وتعددت أشكال تدخلها في هذا المجال وذلك تحت تأثير عدة اعتبارات أهمها⁽⁶⁾:

- أ- اتساع نطاق النفقات العامة الحكومية بحيث أصبحت تشكل نسبة مهمة من الدخل القومي.
- ب- تعددت أغراض النفقات الحكومية فلم تعد تلك الأغراض مقصورة على تمويل وظائف الحكومة بل أصبحت فضلاً عن ذلك أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تستخدم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.
- ت- اتساع نطاق أو حجم النفقات الحكومية ليشمل الإنفاق على النشاط الاستثماري، فضلاً عن الإنفاق على النشاط التقليدي للدولة؛ وذلك من أجل زيادة الطلب الكلي وسد الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي في حالة الركود (الكساد) فأصبحت الدولة تقوم بالإنفاق على توفير كثير من السلع والخدمات العامة والإنفاق الاستثماري لإنتاج سلع وخدمات خاصة، ولم يعد الهدف من الإنفاق الحكومي هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل فحسب وإنما تحقيق أكبر منفعة للمجتمع بإعادة تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي، وهذه مجتمعة تعني رفع مستوى الرفاهية للمجتمع، أي إن الإنفاق الحكومي أصبح إنفاقاً هادفاً، وبذلك أصبحت النفقات الحكومية أداة مهمة بيد الدولة تستخدمها في محاربة البطالة ومساعدة العاطلين عن العمل ومنح الإعانات أو القيام ببعض المشروعات وكذلك السيطرة الكاملة على الاقتصاد الوطني من خلال ما تحدثه من آثار اقتصادية واجتماعية ومالية.

رابعاً: أسباب تزايد النفقات العامة

من الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه جميع الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل القومي. وتعتبر هذه الظاهرة من الظواهر العامة التي تمارس في جميع دول العالم بغض النظر عن اختلاف نظامها الاقتصادي (رأسمالي، اشتراكي، مختلط) ودرجة تقدمها الاقتصادي (دول متقدمة، ودول نامية).

أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو الاقتصاد الألماني فاجنر، بعد أن قام بدراسة حول النفقات العامة وانتهى إلى وجود علاقة طردية، وهي إن زيادة النشاط المالي للدولة مرتبط مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها، وتعزى أسباب تزايد النفقات العامة إلى نوعين من الأسباب⁽⁷⁾:

- الأسباب الظاهرية والمقصود بها هي تلك الزيادة التي لا يقابلها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع والخدمات، أي لا يترتب عليها زيادة المنفعة الحقيقية.
- الأسباب الحقيقية ويقصد بها زيادة المنفعة الحقيقية من هذه النفقات وزيادة الأعباء العامة أيضاً بنسبة معينة والناجئة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة.

1- أسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام زيادة ظاهرية، من دون أي زيادة في أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة، أي زيادة المبالغ المخصصة للإنفاق العام من دون الزيادة في الحاجات العامة، ومن هذه الأسباب هي⁽⁸⁾.

أ- انخفاض القيمة الحقيقية للنقود: حيث يعبر عن هذه القيمة بكمية السلع والخدمات التي تستطيع الحصول عليها بوحدة نقدية واحدة (القوة الشرائية للنقود). إن انخفاض القدرة الشرائية للنقود يعود إلى ارتفاع الأسعار، والذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما زاد انخفاض قيمة النقود للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات.

ب- الزيادة في عدد السكان: تعتبر المشكلة السكانية من أعظم المشكلات التي تعاني منها دول العالم، فالزيادة السكانية تعني الزيادة في النفقات العامة،

فمثلاً زيادة المواليد تعني زيادة المبالغ المخصصة لهم من رعاية، تأهيل، صحة، تعليم، ... الخ، كذلك ارتفاع متوسط الأعمار وزيادة عدد المسنين يؤدي إلى تخصيص مبالغ إضافية بزيادة الرواتب التقاعدية ولرعايتهم صحياً واجتماعياً. وكذلك إن زيادة النفقات العامة نتيجة التوسع في مساحة الدولة هي زيادة ظاهرية راجعة ليس إلى التوسع في الخدمات العامة التي كانت تقدمها الدولة من قبل وإنما اتساع نطاق الحاجة إلى أنواع الخدمات نفسها في المساحات الجديدة التي أضيفت إلى الدولة.

ت- اختلاف طرق المحاسبة الحكومية: قد ترجح زيادة النفقات العامة إلى اختلاف طرق المحاسبة الحكومية وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات بعد أن أتبع مبدأ عمومية الموازنة (الموازنة الإجمالية) أي أصبحت تقيد في الموازنة العامة للدولة جملة الإيرادات والنفقات من دون إجراء المقاصة بينهما، ومن الواضح إن هذا النظام يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة ولكن في الواقع زيادة ظاهرية.

2- أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في الاقتصاد العراقي

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة زيادة حقيقية، أي زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة، كالزيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة، وتشمل أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة ما يأتي⁽⁹⁾:

2-1- الأسباب الاقتصادية: وهي ناتجة من عنصرين رئيسيين هما:

أ. زيادة الدخل القومي: فالزيادة في الدخل الوطني تتبعها زيادة في حجم النفقات العامة؛ لأن الزيادة في الدخل الوطني تؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد وإلى طلب المزيد من الخدمات، وإلى زيادة النفقات العامة للدولة لأجل إشباع الحاجات العامة المتزايدة.

ب. تطور الدور الاقتصادي: منذ الثلاثينيات من القرن العشرين حل نظام التدخل والتوجيه الاقتصادي محل نظام الاقتصاد الحر الذي كان سائداً خلال القرن التاسع عشر، وتبعاً لذلك أصبحت الدولة تتدخل للقضاء على البطالة ولتحقيق ازدهار الاقتصاد للبلاد، وللقيام بتنفيذ المشاريع

الاقتصادية وأصبحت الدولة تتدخل لتوجيه الاقتصاد ووضع الخطط اللازمة لزيادة الدخل الوطني مما يتطلب منها المزيد من الإنفاق، ولذا أصبح تطور دور الدولة الاقتصادي من أسباب زيادة النفقات العامة المهمة.

2.2- الأسباب الاجتماعية (تطور الوعي الاجتماعي)

أصبحت الدولة، في الوقت الحاضر، ذات وظائف اجتماعية، فقد أصبح يتوجب عليها أن تقوم بتقديم خدمات اجتماعية كثيرة، كالإعانات الاجتماعية للطبقات الفقيرة، والرواتب التقاعدية، والخدمات التعليمية والصحية، وتطور الوعي الاجتماعي لدى المواطنين حملهم على مطالبة الدولة بتقديم المزيد من الخدمات الاجتماعية، وعلى تحسين أحوالهم التعليمية والصحية ولا جدال، في إن قيام الدولة بهذه الخدمات تؤدي إلى زيادة النفقات العامة للدولة.

إذ بلغت نفقات الحكومة العراقية على الصحة 317400 مليون دينار بالأسعار الجارية عام 2003، ثم ارتفعت إلى 5782896 مليون دينار بالأسعار الجارية عام 2010، في حين بلغت تخصيصات وزارتي التربية والتعليم 69800 مليون دينار بالأسعار الجارية عام 2003 ثم ارتفعت إلى 6784298 مليون دينار بالأسعار الجارية لعام 2010 بحسب ما جاء بالمجموعة الإحصائية السنوية لوزارة التخطيط العراقية للأعوام 2003 و 2010.

2-3- الأسباب السياسية

لقد أدى تغير الفلسفة السياسية للدولة في الداخل والخارج إلى زيادة النفقات العامة ففي المجال الداخلي، أدى زيادة الوعي لدى المواطنين إلى زيادة مطالبة الدولة بتقديم المزيد من الخدمات، وتنفيذ العديد من المشاريع، أما في المجال الخارجي، فقد اتجهت النفقات العامة نحو الزيادة ولاسيما نفقات وزارة الخارجية؛ وذلك بسبب ازدياد عدد المنظمات الدولية والإقليمية، واشتراك الدولة في تلك المنظمات، وحضور موظفيها المؤتمرات الدولية والإقليمية، كما إن فتح السفارات والقنصليات في دول العالم يكلف الدولة مبالغ كبيرة، فضلاً عن تقديم الإعانات إلى الدول الأخرى لتدعيم

العلاقات بين الدول وكذلك تقديم المساعدات للدول التي تصاب بكارث طبيعية (زلازل، فيضانات، جفاف،...) وتؤدي هذه الأمور إلى زيادة النفقات العامة زيادة كبيرة.

4-2- الأسباب الإدارية

يؤدي اتساع نشاطات الدولة، وتعدد وظائفها، نتيجة لتطور سياستها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلى إنشاء العديد من الوزارات والمصالح والأجهزة الحكومية للقيام بالخدمات المطلوبة، ويسبب ذلك زيادة في عدد الوظائف والموظفين في جهاز الدولة، وبالتالي زيادة كبيرة في النفقات العامة، وهذا ما حدث في العراق بعد عام 2003 حيث بلغ عدد الموظفين (5) ملايين موظف أي بنسبة 17٪ من عدد سكان العراق.

5-2- الأسباب المالية

من الأسباب المالية التي تساعد على زيادة النفقات العامة، سهولة الاقتراض ووجود فائض في الإيرادات تجمع من السنوات السابقة وكونه مالياً احتياطياً كبيراً، مما شجع الحكومات على زيادة الإنفاق، والجدير بالذكر أن عقدي الثمانينيات وبداية التسعينيات أدى إلى التوسع في الإنفاق، وهذا ما أدى إلى تحمل الاقتصاد العراقي نفقات إضافية وهي نفقات تسديد الديون وفوائدها التي حدثت في تلك الفترتين، أما بعد عام 2003 والتي تمثلت برفع الحصار الاقتصادي والحظر الكلي على صادرات العراق النفطية زادت من إيرادات العراق وهذا كان دافعاً قوياً إلى زيادة النفقات العامة.

6-2- الحروب

تعتبر الحروب من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة زيادة حقيقية، وتكاليف ما يصرف عليها ولاسيما ما يصرف على الجنود، وعلى الأسلحة والمعدات الحربية وقت الحرب، وإعانة عائلات الضحايا، وتعويض خسائر المدنيين أو دفع قيمة القروض وفوائدها (التي تصرف لتمويل الحرب) بعد انتهاء الحرب، وهكذا يلاحظ إن قيمة النفقات العامة ترتفع كثيراً في أوقات الحرب، ولأخذ فكرة عن تكاليف الحرب الباهظة فإن الإحصائيات تبين إن العراق انفق 0.7 مليار دولار عام 1980 ثم ازداد ليصل إلى 12.9 مليار دولار عام 1988⁽¹⁰⁾، وبعد سقوط النظام السابق في عام 2003 واجه العراق تحدي

جديد وكبير يتمثل بالإرهاب وفي هذه المدة ازداد الإنفاق العسكري من 1.50 مليار دولار عام 2004 إلى 9.943 مليار دولار عام 2009 ثم إلى 16.418 مليار دولار عام 2013⁽¹¹⁾.

2-7- التطور الفني والتكنولوجي

حيث يؤدي التطور الفني والتكنولوجي إلى نشوء حاجات جديدة لم تكن موجودة من قبل، فاختراع الآلة البخارية وتطبيقها في مجال السكك الحديدية أدى إلى نشأة الطلب على خدمة النقل وكذلك ظهور تقنيات حديثة ومما تتطلبه من إنفاق واسع وأموال طائلة يعجز الأفراد عن تلبيةها ويتطلب من الحكومة إشباعها مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، كذلك يؤدي التطور العلمي والتكنيكي إلى زيادة الإنفاق العام باتجاهين⁽¹²⁾:

الأول: يترتب على التطور التكنيكي توسع النطاق التخصصي وتقسيم العمل وبالتالي زيادة عدد الوزارات لتوسع مهماتها.

الثاني: الحاجة إلى أدوات الإنتاج التي تستخدمها الحكومة لتأكيد وظائفها خاصة بعد تعدد الوظائف وتشعبها

خامساً: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة في العراق على بعض المتغيرات الاقتصادية

الهدف من الدراسة معرفة النتائج المترتبة على تغيير حجم الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، وسنتناول بعض المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج الوطني والاستهلاك الوطني وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع .

1. آثار النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي

يترتب على الإنفاق العام للدولة العديد من الآثار الاقتصادية المباشرة في الإنتاج الوطني من خلال التأثير في قدرة أفرادها على الادخار والاستثمار أو من خلال الأثر في عناصر الإنتاج، فالإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والوصول إلى الاستخدام الكامل من خلال آلية المضاعف في حالة عدم الوصول إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، وأحياناً قد يؤدي هذا الإنفاق إلى ضغوط تضخمية في الحالة التي يكون فيها الاقتصاد في وضع الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية.

لذلك تفضل الدول كلما كان ذلك ممكناً الإنفاق العام الرأسمالي على الإنفاق الاستهلاكي على السلع المستوردة؛ لأن الإنفاق العام الرأسمالي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، وتؤدي زيادة الطلب الفعلي إلى زيادة الإنتاج التي تتطلب بدورها زيادة التوظيف الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الحد من مشكلة البطالة⁽¹³⁾.

ومن ناحية الادخار فإذا كان الدخل الثابت وزاد الاستهلاك فإنه سيؤدي إلى انخفاض الادخار، ومن ثم يؤثر سلباً على الاستثمار، وبالتالي يؤثر سلباً على الإنتاج، كما إن زيادة نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الناتج المحلي بمعدل أكبر من الإيراد سيكون أثره سالباً على الادخار وبالعكس⁽¹⁴⁾.

2. آثار النفقات العامة على الاستهلاك العام

يقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك الوطني تلك الزيادة التي تحدثها النفقات العامة في الطلب الاستهلاكي، إذ تظهر هذه الآثار من خلال شراء الدولة للسلع الاستهلاكية اللازمة لأجهزتها، كما تظهر هذه الزيادة من خلال الأجور التي تدفعها الدولة لموظفيها الأمر الذي يمكنهم من الإنفاق الاستهلاكي.

كما إن توزيع الدولة لدخول تخصص جزئياً أو كلياً للاستهلاك (النفقات التحويلية) يؤدي إلى زيادة مستوى الإنفاق الاستهلاكي، وتعتبر الإعانات والمنح المدفوعة للمحتاجين والمسنين والفقراء ذات تأثير قوي على مستوى الاستهلاك لأن الميل الحدي للاستهلاك لدى هذه الفئات كبير نسبياً⁽¹⁵⁾.

3. آثار النفقات العامة على توزيع الدخل القومي

للنفقات العامة آثار مباشرة في مجال إعادة توزيع الدخل بين فئات وأفراد المجتمع، وعادة ما تكون هذه العملية لصالح أصحاب الدخل المنخفضة على حساب أصحاب الدخل المرتفعة ويتم ذلك من خلال عدة صور للنفقات العامة منها⁽¹⁶⁾.

أ. تقديم إعانات مباشرة على شكل رواتب للمتقاعدين وإعانة البطالة والشيخوخة.

ب. الإنفاق على الخدمات الأساسية في المجتمع مما يجعلها تقدم مجاناً للمواطنين مثل التعليم المجاني والخدمات الصحية.

ج. تقديم سلع وخدمات بأقل من أسعار تكلفة إنتاجها وذلك لضرورتها مثل الكهرباء والماء والهاتف والنقل.

كل هذه النفقات أو الإعانات التحويلية تساهم في رفع مستوى دخول الأفراد ولأسر ذوي الدخل المنخفضة، وإذا ما علمنا إن هذه النفقات تمول عن طريق فرض الضرائب المباشرة التصاعدية، والتي تعمل على خفض مستوى دخول أصحاب الدخل العالية، فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء سوف تضيق.

4. الأثر غير مباشر للإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك العام في العراق

يتولد الأثر غير مباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج الوطني من خلال ما يعرف (بدورة الدخل) أي الأثر المضاعف للاستهلاك الذي يعني إن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك والدخل خلال دورة الدخل. كما إن هناك أثر غير مباشر يتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل للاستثمار الذي مفاده إن الزيادة الأولية في الإنفاق الاستهلاكي تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل⁽¹⁷⁾.

المحور الثاني : تحليل اتجاهات الإنفاق العام والناتج المحلي في العراق

أولاً: الإنفاق العام

يتكون هيكل النفقات العامة في العراق بحسب التقسيم الاقتصادي إلى نوعين من النفقات وهي النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية، فمن حيث النفقات التشغيلية فقد اعتمدت الموازنة العراقية على التويب الاقتصادي للنفقات والذي تم بموجبه توزيع هذه النفقات إلى تسع مجموعات رئيسية يسمي كل منها فصل، ويقسم الفصل الواحد إلى مواد عدة، وتقسم كل مادة إلى حسابات فرعية بحسب نوعها، وإن الفصول الرئيسية للإنفاق هي (رواتب الموظفين، المستلزمات الخدمية، المستلزمات السلعية، صيانة الموجودات، النفقات الرأسمالية، النفقات التحويلية، الالتزامات والمساعدا، البرامج الخاصة، الرواتب والمكافئات التقاعدية).

فيما يخص الإنفاق الاستثماري الذي يعتبر المحدد الثاني للدخل القومي بعد الاستهلاك والذي يكون أكثر عرضة للتقلبات والذي يمثل الإنفاق على المعدات

الرأسمالية أو بناء المصانع والمشروعات الجديدة وتوسيع طاقتها الإنتاجية القائمة وهو يعني الإضافة إلى المخزون⁽¹⁸⁾.

وُعد السياسة المالية من خلال سياستها الإنفاقية والتوسعية بشقيها التشغيلية والاستثمارية إلى تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف تنشيط ودعم الاقتصاد وتحقيق الاستقرار والقضاء على البطالة.

إن النفقات العامة في العراق اتخذت مساراً تصاعدياً ابتداءً من عام 1975 والذي عزز هذا الارتفاع هو تأمين النفط وارتفاع عوائده نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام، ناهيك عن بعض الإجراءات المقدمة من قبل الدولة كاتساع نطاق الخدمات العامة والتدخل الحكومي الواسع وسياسة التسعير الإجمالي وسياسة دعم الأسعار، أن هذا المسار تأثر بمجموعة عوامل داخلية وخارجية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ساهمت في تغيير معدلات الإنفاق العام واتجاهاته وتشويه بنيته وتدني مستوى فاعليته مما أفرز آثاراً اقتصادية واجتماعية التي كانت سبباً في رفع معدلات التضخم بمعدلات فلكية نتيجة اعتماد البنك المركزي العراقي على الإصدار النقدي الجديد كمصدر لتمويل الإنفاق الحكومي العام⁽¹⁹⁾.

واستمر الإنفاق العام في الازدياد بعد عام 2003 لتغطية التزامات الدولة المالية التي ورثتها من العهد السابق ولتصحيح وضع الاقتصاد من خلال إعادة أعمار العراق وإعادة إطلاق عملية التنمية وتحقيق النمو المستدام في جميع النشاطات والقطاعات، هذا مما استوجب ارتفاع إجمالي النفقات العامة بالأسعار الجارية من 31521427 مليون دينار عام 2004 إلى 67277194 مليون دينار عام 2008 ثم إلى 163416518 مليون دينار عام 2014⁽²⁰⁾.

ثانياً : الناتج المحلي الإجمالي

يمثل الناتج المحلي الإجمالي احد المصادر الأساسية للدخل القومي في الاقتصاد العراقي، إذ يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين وخلال سنة واحدة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، سواء أكانوا من مواطني البلد أم من الأجانب وهذا يعني إن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد⁽²¹⁾.

ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للبلد بمساهمة عوامل الإنتاج الوطنية وغير الوطنية، أي انه يمثل مجموع قيمة الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات بعد أن تطرح منه قيمة الاستهلاك الوسيط أو مستلزمات الإنتاج⁽²²⁾.

منذ عام 1970 وإلى عام 2010 أكمل العراق أربعين عاماً من مسيرته التنموية والتي رافقها انجازاً كبيراً مع إخفاقات وعثرات ليست بالسهلة قادت الاقتصاد العراقي إلى حافة الانهيار جاعلةً منه اقتصاداً ربعياً، أي اقتصاداً أحادي الجانب ومنكشفاً على العالم الخارجي، بدلالة حركة مؤشرات الكلية التي اتسمت بالانخفاض والتذبذب والتي عكست أيضاً انتقال الاقتصاد العراقي من مرحلة النمو والانطلاق خلال عقد السبعينيات إلى مرحلة التراجع والانهيار والتبعية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات وإلى مرحلة الركود والريعية بأعلى درجاتها بعد عام 2003 وصولاً إلى عام 2015، حيث شهدت هذه المرحلة تحديات كبيرة أهمها أعمار العراق وإصلاح ما خلفه النظام المباد ثم الأزمة المالية العالمية 2008 وتداعياتها على الاقتصاد العراقي، والتحدي الآخر الذي لا يكاد ينفك عن كاهل الاقتصاد والمواطن العراقي ألا وهو الإرهاب وما يشهده العراق الآن ولاسيما في عامي 2014 و 2015 .

أزداد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 3974.3 مليون دينار عام 1975 إلى 15770.7 مليون دينار عام 1980 وبنسبة زيادة إجمالية قدرها 297 % وبمعدل نمو مركب موجب بلغ 26 % للمدة (1975-1980)، والذي انعكس بشكل ملحوظ على متوسط نصيب الفرد منه، إذ ازداد من 355.23 دينار/ فرد عام 1975 إلى 1191.23 دينار/ فرد عام 1980، إلا أن هذه الزيادة تراجعت خلال عقد الثمانينيات نتيجة دخول العراق الحرب مع إيران، إذ انخفض الناتج الإجمالي المحلي بالأسعار الجارية إلى 11346.9 مليون دينار عام 1981 واستمر هذا الانخفاض حتى عام 1986 ثم عاود بالارتفاع ليصل إلى 55926.5 مليون دينار عام 1990، حيث شهد انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 963.22 دينار/ فرد عام 1985، إلا أن هذا التدهور كان بسبب تعبئة الموارد المادية والبشرية نحو المجهود الحربي وكذلك توقف صادرات النفط العراقية عبر الخليج

العربي وخط أنبوب سوريا، وكذلك شحه الأيدي العاملة والنقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية.

خلال عقد التسعينيات اتخذ الناتج المحلي الإجمالي اتجاهاً تصاعدياً حتى وصل إلى 6695482.9 مليون دينار عام 1995 ثم ارتفع إلى 50213699.9 مليون دينار عام 2000 وبمعدل نمو مركب موجب 40% . فانعكست هذه الزيادة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، إذ ازداد من 326036.37 دينار عام 1975 إلى 2084767.08 دينار عام 2000.

تجدد الإشارة إلى أن هذه المرحلة، أي مرحلة ما بعد عام 2003 كان العراق يعتمد على تصدير النفط في تمويل موازنته العامة وان المصدر الرئيس للناتج المحلي الإجمالي هو قطاع المقالع والتعدين الذي يضم النفط بالدرجة الأولى، وبقية قطاعات الاقتصاد العراقي تأتي بالدرجة الثانية في مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

بعد عام 2003 الذي شهد رفع الحصار والعقوبات الاقتصادية عن العراق وانتقال الاقتصاد العراقي من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ازداد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 29585788.6 مليون دينار عام 2003 إلى 111455813.4 مليون دينار عام 2007 وبمعدل نمو مركب موجب 30.38% ثم ازداد زيادة كبيرة نوعاً ما بسبب تحسن الوضع الأمني بعد عام 2007 حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 157026061.6 مليون دينار عام 2008 ثم انخفض هذا الناتج على أثر الأزمة المالية العالمية، إذ كان العراق من أكثر الدول تضرراً بالأزمة بسبب اقتصاده الريعي، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 130642187.0 مليون دينار عام 2009.

شهدت المدة التي تلت عام 2010 مرحلة التهيؤ للانطلاق نحو عملية التنمية إلا أنه اصطدم بجدار الإرهاب والفساد، ومع ذلك ازداد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 167093204 مليون دينار عام 2010 إلى 271034076.6 مليون دينار عام 2014 ونسبة زيادة إجمالية قدرها 62.21% وبمعدل نمو مركب موجب 10.16%.

المحور الثالث : العلاقة بين نمو الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق

على الرغم من إن الاقتصاد العراقي يتميز بموارده المتنوعة إلا انه ظل يعاني من هيمنة القطاع الاستخراجي (النفط) على الناتج المحلي الإجمالي ، وكانت السياسات الاقتصادية التي اعتمدت خلال العقود الماضية سبباً في عدم تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب ، بسبب ما كانت تتسم به من شمولية مما افقد الكفاءة التنافسية بين القطاعات الإنتاجية ، وكان التركيز على القطاع العام كونه المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي ، ونتيجةً لانخفاض الكفاءة الاقتصادية في معظم إدارات القطاع العام فقد أدى إلى تخلف قطاعات الإنتاج⁽²³⁾. لذلك بدأ واضح للعيان بان الاقتصاد العراقي يتكون من قطاعين وهما القطاع النفطي والقطاع الغير نفطي والذي يمثل بقية القطاعات الاقتصادية ، وسوف نتناولها بالتفصيل.

1. القطاع النفطي :

يعد قطاع المقالع والتعدين والذي يشكل النفط النسبة الأكبر فيه المصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي، وفي الحقيقة إن العراق يمتلك وبحسب التقديرات 143 مليار برميل من النفط كاحتياطي وهناك احتمال وجود كميات أخرى غير مكتشفة ، كما إن كلفة الإنتاج هي من بين الأوطأ في العالم ، كما يمتلك 110 ترليون قدم مكعب كاحتياطي من الغاز الطبيعي، وان 70% من احتياطي الغاز في العراق هو من الغاز المصاحب (الغاز المصاحب لإنتاج النفط)، وأما المتبقي فيمثل الغاز غير المصاحب ونسبة 20% وغاز القب بنسبة 15%⁽²⁴⁾.

اهتمت الدولة العراقية في تطوير القطاع النفطي كونه يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية والازدهار الاقتصادي وتلبية حاجات العراق من الطاقة وتلبية حاجات المواطن العراقي أيضاً.

شهدت حقبة السبعينات انجاز قدر من التنمية ساعد على تحقيقه مورد النفط، فكان العراق عام 1975 ضمن البلدان النامية متوسطة الدخل، وفي الشريحة الوسطى منها ، ويقارن مع كوريا الجنوبية واليونان والبرتغال وليس

بعيداً عن اسبانيا في متوسط الدخل للفرد، وكان من المتوقع دخوله في البلدان عالية الدخل في عقدين، مع إحداث تقدم صناعي و عمراني جوهري ، النفط الخام قاربت طاقته الإنتاجية 3.8 مليون برميل يومياً وصادراته 3.2 مليون برميل يومياً عام 1979 ، واتخذت تدابير أولية لزيادة طاقة إنتاج النفط الخام إلى 5.5 مليون برميل يومياً، وأنجزت العديد من مشاريع التصنيع، فضلاً عن التقدم الملموس في إنتاج الكهرباء، مع التحرك باتجاه إزالة الاختناقات في البناء التحتي والخدمات، إلا أن العراق كان يحمل بذور خرابه في بنائه السياسي الذي كان مأزوماً وعدوانياً على الدوام ، ففي عقد الثمانينات وبالخصوص في نهاية عام 1980 دخل العراق الحرب مع إيران بفوائض نفطية تقارب 40 مليار دولار وهو مبلغ ضخمة في وقته، وقد استنفذه عند نهاية عام 1983 وتوقف الجهد التنموي تقريباً عند نهاية ذلك العام وتزايد اعتماد العراق على القروض الأجنبية حتى وصلت إلى 82 مليار دولار نهاية الحرب عام 1988، ثم تلتها قرار الحصار في آب 1990 والذي به أصبح العراق يعتمد على الاقتراض من البنك المركزي لتمويل الإنفاق الداخلي، وبعد الحرب العراقية الإيرانية أجريت عدة محاولات لاستئناف عملية التنمية التي توقفت ، فقد بوشربالكثير من مشاريع التطوير الصناعي وتوليد الكهرباء وغيرها، وضاعت تلك الجهود أيضا بسبب ما دمرته حرب عام 1991، حيث دمرت اغلب الأصول الحيوية التي تراكمت خلال العقود الماضية ولم تستأنف عملية التنمية حتى الآن، حيث نخرت أوضاع الحصار اقتصاد العراق ونظامه ومؤسساته الإدارية وهو ما فسره انهياره المذهل عام 2003، أما ابرز المستجدات بعد عام 2003 في نظام الحياة الاقتصادية هو حرية التجارة الخارجية من دون أي قيود تعريفية أو كمية، وهذا النشاط يزاوله القطاع الخاص من دولة منافسة من الدولة، وقد أصبح عرض المستوردات بشكل غير محدد مع تزايد الإنفاق الحكومي وارتفاع الرواتب الأمر الذي جعل تلك السلع في متناول الأكثرية وان كانت بدرجات متفاوتة⁽²⁵⁾.

وعلى الرغم من تحسن هيكل الاقتصاد العراقي متمثلاً بارتفاع نسبة مساهمات القطاعات الاقتصادية (بالنسبة لقطاع النفط) في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن نسبة مساهمة النفط لا تقل عن 50% وانه لا يزال يمول الموازنة العامة بأكثر من 92% وبقيت تبعية الاقتصاد للنفط شاخصة متمثلة بالارتباط الشديد بين

الإيرادات النفطية والإنفاق العام وقيمة الناتج المحلي الإجمالي ، وتأثر الاقتصاد بدرجة كبيرة بالأزمات المالية للدول الصناعية حيث انعكست الأزمة المالية سلباً في عام 2009 من خلال هبوط أسعار النفط على الاقتصاد العراقي ، ولقد نمت الإيرادات النفطية من 39.454 مليار دولار عام 2005 وتطورت إلى 66.820 مليار دولار عام 2010 (أي بمعدل نمو سنوي مركب يعادل 9.2% للمدة نفسها) وانعكس ذلك جلياً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ 73.911 مليار دولار عام 2005 وارتفع إلى 173.000 مليار دولار عام 2010، ومما يجب ذكره إن هيكل الناتج المحلي الإجمالي لازال يعاني من ضعف مساهمة القطاع الصناعي والزراعي والمصرفي... الخ في حين ترتفع مساهمة القطاع النفطي سنةً بعد أخرى وذلك بسبب ريعية الاقتصاد العراقي ، حيث نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 21% للمدة (1983-1986) إلى 46% للمدة (1991-1994) ثم إلى 77% للمدة (1999-2002) ثم إلى 58% للمدة (2006-2003) وصولاً إلى 50% للمدة (2004-2011)، ومع زيادة الناتج المحلي الإجمالي المذكور ارتفع أيضاً الإنفاق العام من 30.83 مليار دولار عام 2005 إلى 64.35 مليار دولار عام 2010 (أي بمعدل نمو سنوي مركب يعادل 13% للمدة نفسها) وكانت نسبة الإنفاق التشغيلي 70% من الموازنة الاتحادية وهو أكبر من الإنفاق الاستثماري الذي يمثل 30%، ومن مساوئ سياسة الإنفاق التي تسهم في تشوه الاقتصاد العراقي إذ ارتفعت تعويضات الموظفين من 6.420 مليار دينار عراقي عام 2008 إلى 26.696 مليار دينار عام 2010 أي بمعدل نمو سنوي مركب يعادل 26.8% لمدة نفسها⁽²⁶⁾.

وأخيراً يمكن القول إن القطاع النفطي يساهم بحدود 63% من الناتج المحلي الإجمالي و 92.7% من الإيرادات العامة و 95% من النقد الأجنبي ناجم عن تصدير النفط الخام، عليه فإن تحسين أداء القطاع النفطي يعتبر مصدراً رئيسياً في تحقيق أعلى معدلات للنمو في الاقتصاد.

2. القطاع غير نفطي (بقية القطاعات الاقتصادية)

إن سبب عزلة قطاع التعدين والمقالع والذي يضم النفط عن بقية القطاعات فقد استحوذ هذا القطاع على الأهمية النسبية الأعلى في الناتج المحلي الإجمالي لطول المدة (1970-1990) وما بعد 2003 ولوقتنا الحاضر وبدون منافس لأن

الهدف كان تمويل الموازنة العراقية بالدرجة الأولى ولو كان الهدف اقتصادي فلا بد أن تعطى الأولوية للقطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والبنى التحتية الساندة للقطاعات الإنتاجية.

فيما يخص القطاع الزراعي كان العراق في خمسينيات القرن الماضي يصدر القمح والشعير والرز والتمور إلى أوروبا وتظهر أسعار هذه المنتجات يومياً في مؤشرات الأسواق العالمية على الرغم من المستويات التكنولوجية والمعرفية المتواضعة في ذلك الوقت وهيمنة النظام الإقطاعي حيث يمتلك 2% فقط من المزارعين حوالي 68% من الأراضي الزراعية، وأصبح العراق الآن مستورداً رئيساً للحبوب والمواد الغذائية، بعد التراجع الحاد في الإنتاج الزراعي وتعاضم الطلب على المواد الغذائية مدفوعاً بمعدل نمو سنوي للسكان أكثر من 3% الأمر الذي انعكس في اتساع كبير للفجوة الغذائية.

لقد عانى القطاع الزراعي من مشكلات معقدة منذ ثمانينات القرن الماضي تمثلت في انخفاض الإنتاج والإنتاجية وتزايد ظاهرة التصحر وانحسار كميات مياه الري وتراجع أعداد القوى العاملة في الزراعة، كل ذلك أدى إلى تراجع الاهتمام بالقطاع الزراعي واعتباره من المهن الدنيا في الثقافة التي سادت مؤخراً.

لقد كانت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الخمسينيات من القرن الماضي حوالي 36% تراجعت في السبعينات والثمانينات لتصل إلى 13.8% عام 1988 ثم ارتفعت في مدة الحصار الاقتصادي إلى 32% عام 2000 ليست بسبب تحسن الأداء الزراعي وزيادة الإنتاجية وإنما بسبب التراجع الحاد لمساهمة القطاع الاستخراجي بسبب الحصار والعقوبات المفروضة⁽²⁷⁾.

أما بعد عام 2003 فان مساهمة القطاع الزراعي أخذت بالتدهور سنةً بعد أخرى فبعد أن كانت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 7.3% عام 2004 انخفضت إلى 7.1% عام 2005 ثم إلى 5% عام 2007 ثم إلى 3.45% عام 2008 ثم إلى 5% عام 2010 وصولاً إلى 4.01% عام 2013⁽²⁸⁾.

وهذا التراجع الحاد الناجم عن تعاضم هيمنة القطاع الاستخراجي بعد ارتفاع أسعار النفط العالمية، فضلاً عن تراجع الأداء في القطاع الزراعي، ولغرض النهوض بالزراعة وتحقيق الأهداف المرسومة له خلال المدة (2007-2010)، فإنه يحتاج إلى توفير استثمارات كبيرة قدرت وفق الاحتياجات الأساسية للقطاع

بحدود \$9300 مليار دولار منها 4100 مليار دولار للمشاريع الزراعية و 5200 مليار دولار لمشاريع وزارة الموارد المائية⁽²⁹⁾.

أما فيما يخص القطاع الصناعي توسع هذا القطاع كثيراً في مطلع السبعينات مع الفورة النفطية وبقي هذا القطاع منذ مطلع الثمانينات وقيام حروب الطاغية يعاني من عسكرة القطاع وخسائر متتالية وفساد إداري ومالي كبير وتآكل الأبنية والإنشاءات والمكائن والمعدات وانقضاء عمرها الإنتاجي دون استبدال أو صيانة أو إضافة ، إذ كان إجمالي تكوين رأس المال الثابت سالباً لأنه أقل من أن يعوض الاندثار⁽³⁰⁾. وانعكس ذلك بوضوح من خلال تراجع معدلات النمو للقطاع حيث كانت 7.21% للمدة (1971-1980) ثم ارتفعت إلى 13% للمدة (1990-1981) نتيجة التوسع في التصنيع العسكري بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية ثم انخفضت إلى 3% للمدة (1991-2000) بسبب الحصار لاقتصادي والعقوبات المفروضة على العراق في تلك الفترة أدى إلى توقف الكثير من الصناعات بسبب ضعف الأداء والذي يعزى بالدرجة الأولى إلى عمليات السلب والنهب والتدمير وعدم السماح للعراق باستيراد قطع الغيار لتلك الصناعات واستمر هذا التدهور بعد عام 2003 ولحد الآن حيث انخفض إلى 2% للمدة (2001-2010)⁽³¹⁾.

وأخيراً يمكن القول على الرغم من أن القطاع الصناعي من أبرز النشاطات الاقتصادية وأكثرها تأثراً على الاقتصاد الوطني وذلك لدورها الكبير في رفع مستوى الإنتاجية ، توليد الدخل ، توفير فرص العمل وتحفيز الادخار والاستثمار، إلا أن هذا القطاع واجه نكسات متتالية تركت بصماتها على تطوير واستمرار الصناعة العراقية حيث توقفت معظم المصانع عن العمل والإنتاج لأسباب متعددة أما المصانع التي لا تزال قادرة على الإنتاج فإنها تعاني من صعوبات ومشاكل تأتي في مقدمتها الطاقة الكهربائية وارتفاع تكاليف الإنتاج.

تمتلك الحكومة 192 مشروعاً مملوكاً للدولة يعمل فيها ما مجموعه 500 ألف فرداً وتعاني جميع هذه المشاريع من التخلف التكنولوجي والتقادم، وبعد أحداث نيسان عام 2003 عانت الكثير من المشاريع من عمليات السلب والنهب والتدمير، وأصبحت أغلبية هذه المشاريع ذات إنتاجية واطئة وتشكل عبئاً مالياً على الدولة، وبسبب عدم كفاءة هذه المشاريع على تحقيق الإيرادات الضرورية لتغطية تكاليف الإنتاج ، فإن الحكومة قد اضطرت إلى تقديم دعماً مقداره 1.194 مليار

دولار عام 2007، وتقدر التخصيصات الاستثمارية الضرورية للمدة (2007-2010) بـ 800 مليون دولار، لقد كانت هذه الصناعات تساهم في الثمانينات بـ 12 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي ولم تكن في حينها قادرة على المنافسة. الحكومة هنا أمام خيارين لا ثالث لهما أما إعادة بناء هذه الصناعات أو العمل على خصخصتها⁽³²⁾. ومع ذلك ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية لتبلغ 4.2 ترليون دينار عام 2012 مقابل 3.9 ترليون دينار عام 2011، مسجلاً بذلك نسبة ارتفاع بلغت 8.8 %، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة التحسن النسبي الحاصل في بعض المنتجات الوطنية مثل الاسمنت والطابوق والصناعات الكهربائية والالكترونية، وعلى الرغم من التحسن النسبي في هذا النشاط إلا أن حصته من الناتج المحلي الإجمالي بقيت متواضعة إذ بلغت 2.7 % عام 2012⁽³³⁾.

أما نسبة مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2013 فهي 2.7 % وتعد هذه النسبة متدنية جداً، مقابل أهمية هذا القطاع باعتباره من أهم القطاعات المولدة للقيمة المضافة العالية، وهذه النسبة المتدنية تعود بسبب افتقاد العراق للبنية التحتية الداعمة لهذا النوع من الصناعة والتي يأتي في مقدمتها النقص الكبير في إنتاج وتوفير الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي المستخدم للأغراض الصناعية⁽³⁴⁾.

أما فيما يخص قطاع الكهرباء والذي يعد المحرك الرئيسي للاقتصاد لدخوله كمستخدم في جميع الأنشطة الاقتصادية والخدمية والصناعية، إذ أن ما يستهلكه الفرد من الكهرباء يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية في تقدير مستوى الرفاهية للمجتمع.

يعاني قطاع الكهرباء منذ بداية التسعينات من نقص شديد في إنتاجه والتدني في أداء منظومات النقل والتوزيع، إذ عانى العراق من أزمة توفير الطاقة الكهربائية بعد حرب الخليج الثانية حيث تراجعت الطاقة التصميمية بما يعادل 26.4 %، فضلاً عن تراجع المستوى التقني للمكائن والمعدات اللازمة للمحافظة على كفاءة الإنتاج عن مستواه السابق بسبب الحصار الاقتصادي⁽³⁵⁾. إذ وصل ما يستهلكه الفرد من الطاقة الكهربائية إلى أدنى مستوياته بمقدار 1100 (كيلوواط / ساعة / الشخص / سنة) بينما وصل استهلاك الفرد في الدول المجاورة إلى معدلات تتجاوز 4000 (كيلوواط / ساعة / الشخص / سنة) وفي الدول المتقدمة

7000 (كيلوواط / ساعة / الشخص / سنة) وقد أثمر انخفاض حصة الفرد العراقي من الطاقة الكهربائية على كافة الأنشطة الاجتماعية والصناعية والزراعية والتجارية والعلمية مما يتطلب اتخاذ إجراءات استثنائية لتأمين الطاقة الكهربائية للفرد⁽³⁶⁾.

هذه المعاناة دفعت بالعراق منذ عام 2000 نحو إنشاء المحطات الغازية بصورة كبيرة والى يومنا هذا لأن هذا لنوع من المحطات تتميز بسرعة الإنشاء وقلة التكلفة من حيث الإنشاء والصيانة من جانب واستثمار الغاز الطبيعي المنتشر في العراق من جانب آخر، حيث بلغت كمية السعة التصميمية للمحطات الغازية 3558 ميكا واط وبنسبة 81.7% للمدة (2003-2010)⁽³⁷⁾. ومع ذلك ازداد إنتاج الطاقة الكهربائية من 27194450 (ميكا واط/ساعة) عام 2000 إلى 32086186 (ميكا واط/ساعة) وبمعدل نمو مركب موجب 4.12% عام 2006.

أما بعد عام 2007 فقد ازداد إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق بمعدلات أعلى بسبب تحسن الوضع الأمني وإنشاء محطات كهربائية (بخارية، غازية، كهرومائية)، إذ ارتفع إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق من 36713783 ميكا واط /ساعة عام 2008 إلى 63891914 ميكا واط / ساعة عام 2012 وبفارق زيادة في الإنتاج 27178131 ميكا واط/ ساعة وبمعدل نمو مركب موجب 11.72%⁽³⁸⁾. وعليه فان نسبة مساهمة الكهرباء من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 1.3% لعام 2012⁽³⁹⁾.

أما فيما يخص عام 2013 فقد سجل نشاط هذا القطاع ارتفاعاً في القيمة المضافة بالأسعار الثابتة بنسبة 5.9% وان نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة إذ بلغت 2.1%⁽⁴⁰⁾. وأخيراً قدرت الاستثمارات المطلوبة لإعادة قطاع الكهرباء وتحسينه بحدود 23.3 مليار دولار لعام 2015⁽⁴¹⁾.

أما فيما يخص مجال النقل والاتصالات فهناك تخلف يتطلب تعزيز هذا القطاع في جميع المحافظات، ولتحقيق ذلك يحتاج إلى استثمارات كبيرة وتغيير في الهيكل الإداري والتنظيمي من أجل رفع كفاءة ومستوى الأداء، وتقدير الكلف الاستثمارية لقطاع النقل والاتصالات بحدود 37 مليار دولار⁽⁴²⁾.

إذ ارتفعت القيمة المضافة لنشاط النقل والمواصلات والخزن من 14.2 ترليون دينار خلال عام 2009 إلى 19.4 ترليون دينار عام 2010 أي ارتفع بنسبة

36.9 %، وانعكس ذلك في ارتفاع نسبة مساهمة هذا النشاط من الناتج المحلي ليبلغ 11.2 % لعام 2010، مقابل 10.1 % لعام 2009 ثم إلى 4.7 % عام 2012 وصولاً إلى 5.6 % عام 2013.

ويعود ذلك إلى التحسن الكبير في أداء نشاط هذا القطاع المهم والحيوي لاسيما في مجال اتساع شبكة خطوط النقل الجوي ولا بد من التأكيد على ضرورة تشجيع تنمية هذا القطاع من خلال تحسين طرق النقل البرية والجوية من خلال توسيع شبكة الملاحة الدولية لم لهذا القطاع من دور مهم ينعكس على تطور بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى وبالتالي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي للبلد⁽⁴³⁾.

وفيما يخص الأنشطة الخدمية فقد ارتفعت القيمة المضافة لهذه الأنشطة بالأسعار الثابتة من 17 مليار دينار عام 2009 إلى 17.8 مليار دينار عام 2010 ثم إلى 19.8 مليار دينار عام 2012 وصولاً إلى 20.5 مليار دينار عام 2013 أي بنسبة زيادة قدرها 20.59 % وبمعدل نمو مركب موجب 3.8 % للمدة (2009-2013)، وكذلك ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الجارية من 37.2 ترليون دينار عام 2009 إلى 40.6 ترليون دينار عام 2010 ثم إلى 56.3 ترليون دينار عام 2012 وصولاً إلى 59.4 ترليون دينار عام 2013 وبمعدل نمو مركب موجب 9.8 %.

وسجلت القيمة المضافة لنشاط الحكومة العامة بالأسعار الجارية خلال عام 2010 ارتفاعاً بنسبة 9.7 % قياساً بعام 2009، فيما ارتفعت القيمة المضافة لنشاط الخدمات الشخصية بنسبة 9.3 % للمدة المقارنة نفسها إلى جانب ارتفاع بنشاط ملكية دور السكن بالأسعار الجارية لعام 2010 بنسبة 7.7 % مقارنةً بعام 2009 لتبلغ القيمة المضافة لهذا النشاط 13.1 ترليون دينار عام 2010.

أما خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية والتي تحتل المرتبة الثانية بعد نشاط النفط الخام في سلم ترتيب الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبة مساهمته بالأسعار الجارية 17.6 % عام 2013، مسجلاً نسبة زيادة خلال عام 2013 بلغت 4.1 % عن العام 2012، ويعود ذلك بالدرجة الأساس إلى ارتفاع نشاط الخدمات الحكومية بنسبة 4.2 % والمتمثلة بخدمات التعليم، الصحة، البلدية، البحث والتطوير، الترفيهية... إلى غيرها من الخدمات، فيما ساهمت الخدمات الشخصية بنسبة ضئيلة بلغت 2

% بالأسعار الجارية في توليد الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 مسجلة زيادة بنسبة 3.2% عن عام 2012، وعليه فان مساهمة الأنشطة الخدمية (خدمات العقارات والإعمال، خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية) من الناتج المحلي الإجمالي تراجعت إلى 23.4% خلال عام 2010 بعدما كانت 26.5% عام 2009 ثم انخفضت إلى 22.37% عام 2012 وصولاً إلى 22.23% عام 2003⁽⁴⁴⁾.

وعليه يتطلب النمو الاقتصادي حصول إنفاق حكومي سواء كان استثمارياً أم استهلاكياً، وبما إن الدولة هي السوق الأكبر والأوسع للإنفاق فان إنفاقها يشكل الإنفاق الأكثر من إجمالي الإنفاق، وهناك علاقة موجبة وطردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام وهذه العلاقة تلازم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهذه العلاقة تكون ايجابية أكثر للناتج المحلي الإجمالي على حساب الإنفاق العام في الظروف الاعتيادية وهذا ما يوضحه الجدول رقم (1)، إذ نلاحظ معدلات النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي يفوق معدلات النمو المركب للإنفاق العام في أغلب فترات الدراسة.

إن ما يميز العراق هو امتلاكه لمورد طبيعي ألا وهو النفط الذي جعله بلد ريعي أو بالأحرى بلد شديد الريعية، وقد ظهر مصطلح الدولة الريعية لأول مرة في دراسة للكاتب الإيراني حسين مهدي عام 1970، إذ عرّف الدولة الريعية بأنها الدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية سواءً أكان ذلك من موارد طبيعية أم زراعية أم استخراجية على شكل ريع تتحكم الدولة في السيطرة عليه وتوزيعه، وقد تختلف وجهات النظر بشأن تحديد المداخل الريعية أو الدولة الريعية، إلا أن هناك اتفاق عام على اعتبار العوائد النفطية عوائد ريعية، وعلى هذا الأساس فالدولة الريعية هي تلك البلدان التي تشكل مساهمة العوائد الريعية الخارجية نسبة تزيد عن 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد الدول المصدرة للنفط والدول المصدرة للمواد الخام، ولاسيما الدول العربية الخليجية وليبيا والعراق دول ريعية⁽⁴⁵⁾.

الجدول رقم (1)

متوسط الإنفاق العام وأهميته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق

للمدة (1975-2014) (مليون دينار)

نسبة % 4 / 1	نسبة % 3 / 1	نسبة 2 / 1 %	متوسط الناتج المحلي الإجمالي لبقية القطاعات (غير النفطية) (4)	متوسط الناتج المحلي الإجمالي النفطي (3)	معدل النمو المركب %	متوسط الإنفاق العام (2)	معدل النمو المركب %	متوسط الناتج المحلي الإجمالي (1)	المدة
47	53	51	2621.3	2901.83	24.52	2794.8	15.27	5523.13	1975-1978
56	44	76.1	7090.48	5659.4	28.83	9703.4	3.30	12749.88	1979-1982
79	21	77	11185.13	3023.8	-4.34	10895.8	3.80	14208.93	1983-1986
58	42	47	16457.25	11884.4	4.59	13330.8	33.51	28341.65	1990-1987
54	46	60	289453.7	244929.4	83.74	318776	150	534383.18	1994-1991
32	68	6.1	3644431.75	7709418	7.44	689907	26.46	11353849.75	1998-1995
23	77	4.3	9591806.7	3216995.4	24.94	1780066	4.45	41753802.1	2002-1999
42	58	41.4	26288591.28	36697083.9	66.30	26074747.3	34.07	62985675.18	2006-2003
51	49	41	72322009.2	69232307.4	15.61	58097783.8	10.65	141554316.5	2010-2007
50	50	52	125715287.7	123791010.2	14.03	128906705.5	4.92	249506297.9	2014-2011

المصدر:

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، الحسابات القومية، مجموعة إحصائية لسنوات متفرقة
- جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة لسنوات متفرقة

وعليه يمكن تعريف الدولة الريعية النفطية بأنها تلك التي يعتمد معظم صادراتها وتمويل ميزانيتها العامة على تصدير النفط (النفط الخام والغاز والمنتجات النفطية والبتروكيماوية) وتملك أو تسيطر الدولة فيها على معظم العوائد النفطية.

وتجدر الإشارة إلى أن الأداء الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية أدنى مما هو عليه في البلدان الأخرى، والعراق إحدى تلك البلدان التي شهدت

انخفاض الأداء الاقتصادي منذ عام 1980 والى وقتنا الحالي ، وان أسباب الأداء
الواطئ هي⁽⁴⁶⁾:

- أ. ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي وضعف القدرة على المنافسة مما يؤدي إلى تقزيم القطاع الإنتاجي لصالح المستوردات.
- ب. يتصل بالخاصية الأولى انحسار الصادرات غير النفطية في مقابل زيادة الاعتماد على الغذاء المستورد والسلع المصنعة الأجنبية.
- ث- يتزايد الطلب على العملة الأجنبية للاستيرادات والمدفوعات الخارجية في مقابل مصدر وحيد وهو مورد النفط ، وكلما انتعش المورد النفطي تعقبه فورة من زيادة المستوردات بتعجيل لافت للنظر.

د - المورد النفطي يتسم بالتقلب العنيف وبالتالي يتزايد تعرض الاقتصاد إلى صدمات مريكة

مع تزايد المستوردات والإنفاق الحكومي اعتماداً على النفط.

ج- تراخي التشريعات والأجهزة الضريبية وتعود المجتمع على عدم المساهمة في تمويل الإنفاق العام من الدخل العائلي وأرباح قطاع الأعمال.

ترتبط الخصائص أعلاه بالعديد من أوجه عدم التناسب منها:

- التشوه العنيف للبنية القطاعية للاقتصاد.
- عدم انسجام الأجور مع الإنتاجية في المستوى والحركة.
- التوظيف السيئ للموارد البشرية في أشكال من البطالة المقنعة وسواها.

وعليه يمكن القول إن العراق إنموذجاً للاقتصاد الريعي المركزي، حيث إن الدولة العراقية تهيمن على النفط بقراءة 70 % من الناتج المحلي الإجمالي عدا المصادر الأخرى، فان الدولة بدون شك باتت تمتلك مصدر الدخل الرئيسي ومركز ثروة البلاد الوطنية من دون منازع، وبذلك أصبح العراق من الدول شديد الريعية حيث يغطي الإنفاق العام مسألة دعم الأجور والرواتب وتمويل الاستهلاك العام، وبذلك فقد شجع السلوك الريعي المركزي في الإنفاق ظاهرة الركوب المجاني وعلى نطاق واسع .

لقد توسع دور الدولة العراقية بعد تأميم أغلب شركات النفط في عام 1972 وأشارت خطة (1976-1980) التي أعقبت زيادة عوائد النفط وكان الهدف تنفيذ استثمارات على جبهة واسعة من مشاريع البنية الأساسية الاجتماعية والإنتاجية والتوزيعية بأسرع وقت، ولقد ارتفع إنتاج النفط الخام في العراق من 2.261 مليون برميل يومياً عام 1975 إلى 3.426 مليون برميل يومياً عام 1979 وهي ذروة لم يبلغها لحد الآن بعد ذلك الوقت وارتفعت صادراته من 2.058 مليون برميل يومياً عام 1975 إلى 3.247 مليون برميل يومياً عام 1979⁽⁴⁷⁾.

تشير هذه المدة إلى تزايد اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي حيث بلغت الأهمية النسبية لهذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 53 % بينما الأهمية النسبية لبقية القطاعات (غير النفطية) 47 % للمدة (1978-1975)، وقد انعكس اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي من خلال الأهمية النسبية للإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والتي بلغت 51 % للمدة (1975-1978)، ونلاحظ في هذه المدة علاقة موجبة واضحة للعيان وقد تكون طردية بين نمو الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، إذ شهدت هذه المدة زيادة نمو الإنفاق العام بنسبة أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، إذ ازداد الإنفاق العام بمعدل نمو مركب موجب 24.52 % في حين ازداد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل نمو مركب موجب أيضاً 15.27 % للمدة (1975-1978) كما موضح بالجدول رقم (1).

حقبة الثمانينات شهدت قيام الحرب العراقية الإيرانية وكان شعار الخطة الخمسية (1981-1985) التوسع في الإنفاق العام تحت شعار الحرب والتنمية ولكن بنهاية عام 1983 استنفذ العراق كل موارده الفائضة من ارتفاع أسعار النفط عام 1979 والتي كانت تقدر 40 مليون دولار، وعليه أصبح هدف الإدارة المالية هو إدامة ماكنة الحرب وإدامة حد أدنى من الاستيرادات والنفقات العامة الجارية وبالذات الرواتب والأجور.

إن معدل الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري شهد مداً تصاعدياً كبيراً خلال المدة الفرعية الأولى (1979-1982) بلغ 9703.4 مليون دينار وبمعدل نمو مركب موجب 28.83 % ثم ازداد إلى 10895.8 مليون دينار للمدة (1983-1987)

وبأهمية نسبية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغت 77 % للمدة (1983-1986) ثم ازداد إلى 13330.8 مليون دينار للمدة (1987-1990).

الزيادة في الإنفاق الحكومي جاءت لتلبية ماكنة الحرب وتلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات، إن توقف إنتاج وتصدير النفط العراقي عبر الخليج العربي وسوريا أثناء الحرب العراقية الإيرانية كانت السبب في انخفاض اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط، حيث انخفضت الأهمية النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 44 % للمدة (1979-1982) ثم إلى 21 % للمدة (1983-1986) ثم إلى 42 % للمدة (1987-1990)، وهذا كان سبباً في زيادة الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد غير النفطية، حيث ازدادت الأهمية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 56 % للمدة (1979-1982) ثم إلى 58 % للمدة (1987-1990).

كما شهدت مدة الثمانينات تذبذب في مستوى معدل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فبعدما كانت 12749.88 مليون دينار للمدة (1979-1982)، ازدادت إلى 14208.93 مليون دينار للمدة (1983-1986)، وهذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية جاءت نتيجةً لزيادة مساهمة قطاع الصناعة والزراعة وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى أي القطاعات الغير النفطية، إذ بلغت أعلى نسبة لها حيث بلغت 79 % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (1983-1986).

أما المدة الثالثة من حقبة الثمانينات (1987-1990) وهي المدة التي تلت الحرب العراقية الإيرانية فقد شهدت ارتفاع للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إذ بلغت 28341.65 مليون دينار وبمعدل نمو مركب موجب 33.51 % وهي المدة التي شهدت تراجع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بسبب الأضرار التي أصابت المنشآت والمصافي النفطية، فضلاً عن توقف منافذ التصدير في جنوب العراق وسوريا مما ساهم ذلك في تحسن الأهمية النسبية للقطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد بلغت 58 % للمدة (1980-1990). وأخيراً يمكن القول إن الاقتصاد العراقي امتاز في مرحلة الثمانينات (1980-1990) بخصائص عدة يمكن إجمالها بالآتي

(48)

أ. هيمنة الطابع الاستهلاكي على الاقتصاد العراقي ، وبخاصة الإنفاق العسكري إذ وصلت نسبة الإنفاق العسكري إلى إجمالي الإنفاق الكلي حوالي 60 % خلال المدة (1987-1980).

ب. تبدل نظام الأولويات الاستثمارية أي منحت الأولوية في التخصيصات الاستثمارية لنشاطات التصنيع العسكري وأجهزة الأمن والدفاع وعلى حساب النشاطات الإنتاجية وبخاصة الزراعة والصناعة التحويلية، وهذا جاء كنتيجة للتعثّر الذي أصاب إنتاج وتصدير النفط .

ج. تراجع دور القطاع العام في قيادة عملية التنمية وسمح للقطاع الخاص بالتوسع.

د. تدهور الصادرات وارتفاع معدلات الاستيراد أخذت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالتراجع خلال هذه المدة نتيجةً لتراجع نسبة الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن ارتفعت بشكل ملحوظ وكبير خلال المدة (1980-1975)، إذ وصلت إلى 94 % كمتوسط عن تلك المدة، وللسبب نفسه تراجعت نسبة تغطية الصادرات للاستيراد نتيجة للارتفاع في معدلات نمو الاستيراد مقارنةً بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو الصادرات، ويعود الارتفاع النسبي في معدلات نمو الإستيرادات هو الارتفاع الكبير في الإستيرادات العسكرية التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة (1980-1989)، وعدم قابلية الجهاز الإنتاجي على تغطية الاحتياجات المدنية والعسكرية.

هـ. تدهور مستوى الإنتاج والإنتاجية .

شهدت هذه الفترة حالة من الركود عمّت معظم الأنشطة الاقتصادية التي أخذت تسجل معدلات نمو سالبة، فمع تعثر عملية إنتاج وتصدير النفط في بداية الثمانينات، طفت على السطح مظاهر الأزمة الاقتصادية متمثلةً بانخفاض مستويات الاستثمار العام والخاص وارتفاع معدلات الاستيراد وارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات البطالة، وبعد أن استنزف ما يملكه العراق من احتياطي من النقد الأجنبي والذي قدر بـ 40 مليون دولار قبل عام 1980، مع عسكرة القوى العاملة في القطاعات الإنتاجية، كل تلك العوامل كانت السبب في تدهور مستوى الإنتاج والإنتاجية.

أما المرحلة الثالثة وهي مرحلة الانهيار الاقتصادي (1991-2002) إذ شهدت هذه المرحلة حرب الخليج الثانية التي بدأت بدخول الجيش العراقي الكويت في الثاني من آب 1990، وتطبيق قرارات العقوبات الدولية الصارمة والطويلة على الشعب العراقي فقد

قدرت فقط خسائر البنى التحتية في العراق ما يعادل 232 مليار دولار فيما وصف مبعوث الأمم المتحدة الوضع انه ذو نتائج مروعة أشبه ما تكون بالخيال⁽⁴⁹⁾. حيث كانت مساهمة القطاع النفطي خلال المدة (1991-1994) منخفضة قياساً مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية والذي استحوذ القطاع الزراعي فيه على النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت الأهمية النسبية لقطاع النفط 46% مقارنةً بـ 54% لبقية القطاعات غير نفطية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (1991-1994)، وبعد قبول العراق على قرار مجلس الأمن (996) النفط مقابل الغذاء وتوقيع المذكرة في أيار عام 1996 وطبقت في عام 1997، انعكس ذلك ايجابياً على الوضع الاقتصادي في العراق، إذ ارتفعت مساهمة القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 77% للمدة (1999-2002)، وكما شهدت انخفاض الأهمية النسبية للإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إذ انخفضت من 60% للمدة (1991-1994) إلى 6.1% للمدة (1995-1998) ثم إلى 4.3% للمدة (1998-2002). وعليه يمكن القول إن الاقتصاد العراقي في مرحلة الحصار الاقتصادي (1991-2002) امتاز بخصائص عدة يمكن إجمالها بالآتي⁽⁵⁰⁾:

- أ. بعد أن كان الإنفاق العام يمول سابقاً من الإيرادات النفطية أدى الحصار الدولي إلى انخفاض تلك الإيرادات النفطية وبشكل كبير جداً مما سبب انخفاض حاد في الاستهلاك العام والخاص وكذلك انخفاض في الاستثمار العام والخاص وانخفاض كبير في الإنتاج، والاستيراد اقتصر على السلع وبخاصة المواد الغذائية.
- ب. أدى الحصار الدولي اجتماعياً إلى انتشار الفقر والاضطرابات الاجتماعية الحادة وانتشار العادات السيئة وعدم الاستقرار السياسي وارتفاع معدلات البطالة.
- ج. زيادة نمو الدين الداخلي والخارجي لذلك اضطرت الحكومة إلى تمويل العجز من المصارف التجارية والبنك المركزي بالدرجة الأولى، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وبشكل خطير جداً.
- د. شهدت هذه المرحلة ضعف السياسة المالية، حيث اعتمدت الدولة العراقية سياسة مالية توسعية ناجمة عن إنفاق حكومي كبير يقابله إيرادات سيادية محدودة جداً، مما سبب عجز مالي كبير، وهذه السياسة التوسعية كانت نتيجة لارتفاع حجم الإنفاق العسكري ونفقات إعادة الأعمار ودعم القطاع الزراعي.

هـ. السياسة النقدية في هذه المرحلة تابعة للسياسة المالية وتوفر لها كل سبل التوسع وتسير لها إمكانيات التمويل المصرفي للعجز، حيث كانت السياسة النقدية تقوم بتوفير الأموال اللازمة لغرض تغطية العجز الحكومي، فأما بالإصدار النقدي الجديد الغير المنضبط أو التمويل من خلال المصارف التجارية وهو تمويل يزيد من عرض العملة المتداولة من خلال الائتمان المصرفي، ناهيك عن تشوه النظام الضريبي وتزايد الإعفاءات الضريبية وبأنواعها دون تبريرات كافية أو نتائج ايجابية.

أما فيما يخص المرحلة الرابعة (2003-2014)، إذ يرى العديد من الخبراء الاقتصاديين عدم وجود إستراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية في العراق بعد نيسان 2003، وهو ما انعكس سلباً على الاقتصاد العراقي من خلال تراجع العديد من مؤشراتته الأساسية وخاصة من خلال زيادة عدد العاطلين وتراجع مستوى الخدمات المقدمة وفي مقدمتها الكهرباء والماء وتفشي الفساد الإداري وتدهور الأداء الاقتصادي في قطاع الزراعة والصناعة⁽⁵¹⁾. والتركيبه الراهنة التي لا تخفى على الشعب العراقي من إن هذا الاقتصاد شديد الريعية يعمل على محورين متناقضين، أولهما اقتصاد دولة يهيمن على 80% من الناتج المحلي الإجمالي أو توليد الدخل الوطني، والتناقض الثاني وهو اقتصاد السوق الذي يمتلك الجزئية الاقتصادية والفاعلية الأكبر في الإدارة غير المباشرة لنتائج اقتصاد الدولة التي تعكسها الموازنة العامة عبر نفقاتها الهائلة التي تشكل نسبة 60% من إجمالي الإنفاق الكلي⁽⁵²⁾.

وعلى الرغم من التحديات الأمنية والسياسية الكبيرة التي واجهت الاقتصاد العراقي، إذ أشارت المؤشرات الاقتصادية إلى ارتفاع متوسط قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 62985675.18 مليون دينار للمدة (2003-2006) إلى 249506297.9 مليون دينار للمدة (2011-2014) وبمعدل نمو مركب موجب 20.27% للمدة (2003-2014).

أما ما يخص الإنفاق العام والذي زاد هو الآخر من 26074747.3 مليون دينار للمدة (2003-2006) إلى 128906705.5 مليون دينار للمدة (2011-2014) وبمعدل نمو مركب موجب 33.94% للمدة (2003-2014)، وقد انعكس ذلك بوضوح من خلال الأهمية النسبية للإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد كانت 14% للمدة الأولى من المرحلة الأخيرة (2003-2006) ثم إلى 52% للمدة الثالثة والأخيرة من هذه المرحلة (2011-2014).

شهدت هذه المرحلة نشاط قطاع المقالع والتعدين وبالأخص النشاط النفطي الذي يشكل الجزء الأكبر من هذا القطاع، حيث لم تنخفض نسبة مساهمة النشاط النفطي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عن 50% طيلة المدد الثلاث للمرحلة الأخيرة (2003-2014)، إذ شكلت هذه النسبة 58% خلال المدة الأولى للمرحلة (2003-2006) و 50% للمدة الثالثة من المرحلة (2011-2014).

وهذا دليل على رعية الاقتصاد العراقي وبدرجة عالية إذ أن مساهمة القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالرغم من ارتفاع وتحسن الكثير من المؤشرات الاقتصادية بعد عام 2003، إلا إن السياسات الاقتصادية المنفذة بعد عام 2003 لم تحسن الوضع الاقتصادي المتدهور على الرغم من إنفاق الموارد المالية الوفيرة مما أدى إلى انخفاض في كفاءة الإنفاق العام وبرز الدور السلبي للسياسة المالية، فضلاً عن الإجراءات المتشددة للسياسة النقدية التي ركزت على معالجة التضخم وأهملت تقريباً هدف النمو والتشغيل، وغياب التنسيق والتكامل بين السياستين المالية والنقدية.

حققت السياسة النقدية إنجازات كبيرة في تثبيت وتقوية سعر الدينار، وفي إنقاذ النظام المصرفي العراقي من التدهور نتيجة الوضع الأمني والفوضى الاقتصادية، وقامت أيضاً بتخفيض حجم التضخم وبذلك وفرت البيئة المناسبة لقيام نشاط اقتصادي فعال⁽⁵³⁾. وعلى الرغم من ارتفاع كلاً من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام بعد عام 2003 إلا أن العراق ظل يمر في أزمة يمكن أن تتجلى معالم الأزمة بعد عام 2003 بالآتي⁽⁵⁴⁾:

أ. مواصلة تفاقم الإختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي ويتجلى ذلك في ضعف بل تدهور قطاعات الإنتاج المادي وخصوصاً قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية وتدني نسبة نموها، حيث لا تشكل نسبة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 سوى 2.8% في حين بلغت حصة الزراعة 5.2% فقط في العام نفسه، والمفارقة تتجلى في انه في العام 2000 كانت حصة الصناعة التحويلية قد بلغت 4.1% في حين بلغت حصة القطاع الزراعي 10.8% من العام نفسه.

ب. تفاقم مستويات الفقر وتشير نتائج الدراسة التي أجراها البنك الدولي بالاشتراك مع وزارة التخطيط العراقية والتي نشرت في 2009/1/25، إن 44% من سكان

- العراق يقل دخلهم عن 85 دولار أمريكي شهرياً وهذا الرقم لا يتجاوز ثلث المعدل الشهري البالغ 255 دولار أمريكي.
- ج. استمرار المعدلات المرتفعة للبطالة في ضوء تعطل القسم الأعظم من الإنتاج الصناعي والأنشطة الإنتاجية الأخرى.
- د. بينت حصيلة الفترة المنصرمة تفاقم الفجوة الاجتماعية وتعمق الفرز الطبقي والاجتماعي.
- هـ. استمرار المعاناة اليومية لشرائح واسعة من المجتمع العراقي، وهذه المعاناة متمثلة بالنقص الفادح في مجال الخدمات لاسيما الكهرباء والمال ، وفي ميادين الصحة والتعليم، وفي توزيع مفردات الحصص التموينية.
- و. ارتفاع معدلات الفساد المالي والإداري بين موظفي الدولة الكبار أي تعاضم نظام الفساد وتحوله إلى مؤسسة وطيدة البنیان.
- ز. التدهور المستمر في الملف الأمني واتساع نطاق عمليات تخريب البنية التحتية والمنشآت النفطية وقطاعات الكهرباء والماء.
- ح. التحول الذي طرأ على هيكل الطلب بعد عام 2003 نتيجةً للتحسن الذي طرأ على الوضع المعيشي للأسرة العراقية من ناحية ورفع الرسوم والضرائب الجمركية على السلع المستوردة من الناحية الثانية، وتمثل هذا التحول بانخفاض الأهمية النسبية للإنفاق على المواد الغذائية لصالح السلع الصناعية والوقود والأثاث والمواد المنزلية والفقرات الأخرى المكونة لهيكل الإنفاق الأسري، وبروز إقبال غير مسبوق على شراء السيارات والسلع المستوردة الأخرى التي تميزت برخص ثمنها خلال عام 2003، بسبب رفع الضرائب والرسوم على الاستيراد، كما ارتفعت نسبة الإنفاق على السكن والوقود والاتصالات بسبب انفتاح الأسر على استخدام شبكة الاتصالات والانترنت وشراء الهواتف النقالة.

وخلاصة القول ما زال القطاع الحقيقي يعاني من تدني إنتاجيته وتعطل في مستوى إنتاجه، والذي تؤشره حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية سلعية في الاقتصاد، ولاسيما قطاع الصناعة التحويلية الذي يساهم بحوالي 1.5% في الناتج المحلي الإجمالي على خلاف معدلاته التاريخية التي بلغت 9%، في حين تدنت مساهمة القطاع الزراعي لتبلغ 5% إذ كانت مساهمتها التاريخية قبل خمسة عقود حوالي

22%، وإذا ما أدركنا درجة اختلال التوازن بين قطاع الإنتاج السلعي وبين قطاع الخدمات التوزيعية فيمكن ملاحظة إن القطاع النفطي الذي بات يحتل لوحده نسبة قدرها 70% من مكونات الناتج المحلي الإجمالي لا يضم من قوة العمل إلا 2% في حين إن 98% من قوة العمل تنزوي في نشاط إنتاجي سلعي وخدمي لا تتعدى مساهمته 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وعند استبعاد القطاع النفطي من تركيب معادلة الاقتصاد الوطني فإن مساهمة الخدمات في مكونات الناتج المحلي الإجمالي ستزيد على 60% مما يؤشر حقيقة واحدة، إن الاقتصاد العراقي بات اقتصاداً خديماً ضعيف الإنتاج والتنوع تغلب عليه النشاطات الخدمية هشة التكوين⁽⁵⁵⁾.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. يبدو من الموازنة العامة إن النظام الاقتصادي يتسم بظاهرة الريع، ومن سلوك هذه الموازنة طغيان نفقاتها التشغيلية وسيادة الطابع الاستهلاكي الحكومي الممول من موارد النفط الريعية، مما جعل النشاط الخاص شديد الصلة بالنشاط الاستهلاكي للحكومة والتحصيل السريع للريع مبتعداً عن ولوج مجالات التنمية.
2. تعاني السياسة الإنفاقية في العراق من خلل بنيوي واضح، وأصبح سمة مميزة للسياسة الإنفاقية، ويتمثل هذا الخلل في التباين الكبير في توزيع النفقات العامة بين النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية، إذ تحظى النفقات التشغيلية بالنصيب الأكبر من النفقات، إذ إن نسبتها عالية طيلة مدة الدراسة، كما يشتمل اختلال السياسة الإنفاقية على تشوه طبيعة النفقات التشغيلية، إذ تشكل النفقات الإدارية والاجتماعية حصة الأسد من بين النفقات التشغيلية الأخرى، فضلاً عن تشوه طبيعة النفقات الاستثمارية من خلال التركيز على القطاعات الإنتاجية الخدمية وإهمال القطاعات الإنتاجية الحقيقية التي تسهم بشكل مباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
3. التوسع في الجانب التشغيلي في الموازنات الاتحادية العراقية ناجم بالأساس عن تعاضم الطاقة الاستيعابية الاستهلاكية والميل نحو الاستهلاك إزاء انحسار الميل نحو الاستثمار وانخفاض الطاقة الاستيعابية في الجانب الاستثماري.
4. انحسار الموازنة الاستثمارية والميل نحو التوسع في الموازنة التشغيلية ولد طلباً جديداً على السلع غير القابلة للتداول وجعلها سلعاً قابلة للتداول مما سبب استنزاف

لاحتياطيات العراق من العملة الأجنبية، والتي هي مخصصة بالأساس لتمويل السلع القابلة للتداول.

5. إن اختلال السياسة الإنفاقية انعكس على فعالية تلك السياسة وكفاءتها في تحقيق أهدافها فقد عمقت من بعض المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، بدلاً من معالجتها، فبالرغم من ارتفاع نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا إن تلك النفقات عمقت من اختلال الهيكل الإنتاجي وزيادة الطلب الاستهلاكي، فضلاً عن إنها أدت إلى تردي واقع الخدمات التي تقدمها الدولة للأفراد، واستمرار بعض المشكلات الأخرى مثل البطالة والفقر.

6. اتخذت النفقات العامة في العراق مساراً تصاعدياً ابتداءً من عام 1975 والذي عزز هذا الاتجاه تأميم النفط وارتفاع عوائده نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام ناهيك عن بعض الإجراءات المقدمة من قبل الدولة كاتساع نطاق الخدمات العامة والتدخل الحكومي والواسع وسياسة التسعير الإلزامية وسياسة دعم الأسعار، إلا أن هذا المسار تأثر بعوامل داخلية وخارجية في عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ساهمت في تغيير معدلات الإنفاق العام واتجاهاته وتشويه بنيته وتدني مستوى فاعليته مما أفرز أثراً اقتصادياً واجتماعياً كانت سبباً في رفع معدلات التضخم، واستمرار الإنفاق العام في الازدياد بعد عام 2003 والى وقتنا الحاضر وذلك لتغطية التزامات الدولة المالية التي ورثتها من العهد السابق وإعادة أعمار العراق ومكافحة الإرهاب وانطلاق عملية التنمية وتحقيق النمو المستدام في جميع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية هذا مما استوجب ارتفاع إجمالي النفقات العامة طيلة هذه المدة (2014-1975).

7. أسلوب المركزية في إدارة الاقتصاد العراقي، جعل من القطاع العام قائداً لعملية التنمية مما ابعده وهمش دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

8. يبدو إن الإدارة المركزية في الاقتصاد العراقي تهدف بالدرجة الأولى إلى تطوير القطاع النفطي لأنه يساهم من وجهة نظر هذه الإدارة في تعزيز الوحدة الوطنية والازدهار الاقتصادي وتلبية حاجات العراق والمواطن العراقي.

9. انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي وبدرجة كبيرة جداً نتيجة تدني مساهمة القطاعات السلعية (عدا النفط) في توليد الناتج المحلي الإجمالي، مما جعل هذا الانكشاف من الاقتصاد العراقي اقتصاداً ذو تبعية عالية للإقتصادات العالمية الكبرى.

- وعلية فان الاقتصاد العراقي اقتصاداً ربيعياً أحادي الجانب مما جعل مساهمة القطاعات الإنتاجية الحقيقية (زراعة، صناعة) في الناتج المحلي الإجمالي متدنية.
10. الإيرادات النفطية المصدر الوحيد والأساس لتمويل عملية التنمية في العراق، مما اضعف دور وأهمية مصادر التمويل الأخرى وخاصةً الضرائب.
11. أضاف التدهور في القطاعات السلعية وأنشطة الخدمات الأخرى المرتبطة بالإنتاج وتدني نشاط البنية التحتية ميلاً استهلاكياً بزيادة الطلب على السلع المستوردة.
12. الاقتصاد العراقي بالرغم من انه يتميز بموارد متنوعة إلا انه ظل يعاني من هيمنة القطاع الاستخراجي (النفط) على الناتج المحلي الإجمالي، وكانت السياسات الاقتصادية التي اعتمدت خلال العقود الماضية سبباً في عدم تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، بسبب ما كانت تتسم من شمولية مما أفقد الكفاءة التنافسية في القطاعات الإنتاجية. ناهيك عن الاعتماد على القطاع العام بالدرجة الأولى كونه المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، هذا مما جعل مساهمة القطاع النفطي لا تقل عن 50% في الناتج المحلي الإجمالي و 92% في تمويل الموازنة العامة، وعليه بقيت تبعية الاقتصاد للنفط شاخصاً ومتمثلة بالارتباط الشديد بين الإيرادات النفطية والإنفاق العام وقيمة الناتج المحلي الإجمالي .
13. العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية وموجبة في ظل الأوضاع الاقتصادية المعتدلة كما حدث في المديتين (1975-1980) و (2003-2014)، ومنتدبة في ظل الظروف والعوامل الداخلية والخارجية كما حدث في عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي.

التوصيات

1. وجود رؤية اقتصادية واضحة المعالم قائمة على أساس التخطيط، من أجل معالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، أي يجب إعطاء الأولوية للإنفقات الاستثمارية ، بالأحرى التوسع في الجانب الاستثماري في الموازنات الاتحادية العراقية وسيادة الطابع الاستثماري وذلك للنهوض بالقطاعات الحقيقية للاقتصاد وزيادة مساهمتها للناتج المحلي الإجمالي.
2. إعادة توجيه النفقات العامة على وفق الأولويات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما يحقق تنمية اقتصادية متوازنة في جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

3. إن الاقتصاد العراقي في ظروفه الربعية الراهنة أحوج ما يكون إلى دور اقتصادي أكبر للدولة يسهل الشراكة مع النشاط الخاص عن طريق وضع الإيرادات العامة في عجلة الاستثمار الحقيقي للاقتصاد الحر وإعادة هيكلة القطاع الخاص وتغيير واقعه الهش.
4. يجب الانتقال من الإدارة المركزية إلى الإدارة اللامركزية في الاقتصاد، وذلك من خلال اقتصاد السوق والمنافسة وإعطاء دور أكبر للحكومات المحلية.
5. لتحقيق الرفاهية لكافة أفراد المجتمع العراقي وتحسين نوعية حياتهم ، يجب أن يكون عن طريق النهوض بالاقتصاد العراقي وتنفيذ الخطط التنموية الشاملة والمستدامة وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في تمويل عملية التنمية.
6. توليد نظام اقتصادي جديد في العراق تكون الدولة فيه دولة ريعية ديمقراطية مساهمة توفر الكفاية والعدالة من خلال إطلاق الوظيفة الاجتماعية لرأس المال المنتج عبر توليد قطاع خاص شريك للدولة يسهم في بناء التنمية.
7. تفعيل صندوق تنمية العراق، والذي يعد صندوقاً للثروة السيادية، وأنة في الوقت نفسه يعد صندوقاً متعدد الأغراض سواءً لأغراض الاستقرار وفقاً لمتطلبات السياسة المالية وبسيولة نسبية عالية أم لأغراض استثمار الاحتياطات الأجنبية وفقاً لمتطلبات السياسة النقدية وبسيولة نسبية عالية أيضاً.
8. العمل على تنويع الاقتصاد، وزيادة نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية الحقيقية (زراعة، صناعة) ولاسيما القطاع السياحي أيضاً في الناتج المحلي الإجمالي.
9. ترك سياسة الباب المفتوح، ودعم والنهوض بالقطاعات الإنتاجية، وإتباع سياسة نقدية أكثر فعالية بحيث تهدف إلى النمو والتشغيل وترشيد الإنفاق العام، هذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تحقق أعلى معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي.
10. إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية من أجل تحقيق الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد العامة.
11. العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي يجب إن يحقق أحلام المواطن العراقي من توفير الكهرباء والماء الصالح للشرب والاستخدام والصرف الصحي وتوفير الخدمات والسكن لكل أسرة عراقية، وان يكون هدف هذه العلاقة هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
12. محاربة الفساد الإداري والهدر المالي ومساءلة المسؤولين عن ذلك الفساد بكل الطرق المتاحة .

قائمة المصادر والهوامش

- 1) Mithan, Modren, public finance, Theory and practice, Himalaya House, New York, 1998, P.221.
- 2- د. طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 1990، ص 36.
- 3) Dr. R. Cauvety and other. Public finance (fiscal policy), S. Chand company LTD, 2010 P.27.
- 4- د. محمود حسين الوادي ود. زكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 118-121.
- 5- د. خالد شحادة الخطيب ود. أحمد زهير شاميه، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 66.
- 6- إبراهيم محمد حسين العبيدي، اتجاهات الإنفاق الحكومي ومحدداته لدول عربية مختارة للمدة (1980-2000)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، 2005، ص 18.
- 7- د. محمد طاقه ود. هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 43، 45.
- 8- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2005، ص 170.
<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011>
- 9- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 296-298.
- 10- عباس علي محمد، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة (1970-2007)، الطبعة الأولى، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2013، ص 199.
- 11- جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة لسنوات متفرقة، الموازنة العامة للسنوات (2004-2013).
- 12- د. محمد طاقه ود. هدى العزاوي، مصدر سابق، ص 46.

- 13- د. حسين محمد سمحان وآخرون، المالية العامة (من منظور إسلامي)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 156.
- 14- د. عبدالغفور إبراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، بدون طبعة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 235.
- 15- د. حسين محمد سمحان وآخرون، مصدر سابق، ص 157.
- 16- د. سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار مجلة للنشر والتوزيع عمان، 2011، ص 97.
- 17- داروسي مسعود، مصدر سابق، ص 174.
- 18- نجم عبد عليوي، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من 2003-2007، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية.
- <http://www.docudesk.com>
- 19- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014، بغداد، كانون الأول 2009، ص 48.
- 20- جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة سنوات متفرقة، الموازنة العامة للسنوات (2004-2014).
- 21- د. محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص 38.
- 22- د. كريم مهدي الحسنواوي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت، 2014، ص 190.
- 23- سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، كانون الأول 2011، ص 4.
- <http://www.cbi-iq/documents/sahar-1.pdf>
- 24- د. كمال البصري، النفط والاقتصاد العراقي، ندوة التحديات التشريعية والاستثمارية المحيطة بمسودة قانون النفط والغاز العراقي، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، 29 آب 2007.
- 25- د. احمد بريهي علي، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص 11-9.

26- د. كمال البصري، إشكالية النفط العراقي : مصدر للتقدم والرخاء أم للتقهقر وللشقاء.

<http://www.sotalirad.com/mobile-item.php?>

27- د. عبد الحسين محمد العنبيكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات 28، دار الصنوبر للطباعة، 2008، ص 184-185.

28- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات متفرقة 2004-2013.

29- د. كمال البصري، النفط والاقتصاد العراقي، مصدر سابق.

30- د. عبدالحسين محمد العنبيكي، مصدر سابق، ص 200.

31- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مجموعات إحصائية لسنوات متفرقة.

32- د. كمال البصري، النفط والاقتصاد العراقي، مصدر سابق.

33- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2012، ص 14.

34- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2013، ص 15.

35- خلود موسى عمران، واقع وتوقعات الطلب على الطاقة الكهربائية في العراق المنطقة الجنوبية أنموذجاً، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (14)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2007، ص 194.

36- د. عبدالحسين محمد العنبيكي، مصدر سابق، ص 210.

37- راشد عبد راشد الشريفي، التوزيع الجغرافي لإنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة البصرة، البصرة، 2013، ص 25، 30.

38- وزارة الكهرباء، مركز السيطرة الوطني، دائرة التشغيل والتحكم، قسم الإحصاء، إنتاج الطاقة الكهربائية (2000-2012).

39- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2012، مصدر سابق، ص 15.

- 40- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2013، مصدر سابق، ص 16.
- 41- د. كمال البصري، النفط والاقتصاد العراقي، مصدر سابق.
- 42- د. كمال البصري، المصدر نفسه.
- 43- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي للسنوات (2010,2013)، ص 15,98.
- 44- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي للسنوات (2010,2013)، ص 16,18.
- 45- د. مايج شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ص 9. <http://www.docudesk.com>
- 46- د. احمد بريبي علي، مصدر سابق، ص 24.
- 47- د. نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، بيروت، 2011، ص 212.
- 48- د. فلاح خلف علي الربيعي، تحليل اتجاهات التحليل الهيكلي في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (1975-1990)، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، 2007. <http://iier.org/i/files/docs/16.pdf>.
- 49- د. أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى أين، الطبعة الأولى، دار المواهب للطباعة والنشر، العراق، النجف، 2011، ص 331.
- 50- عبد المنعم السيد علي، الاقتصاد العراقي إلى أين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (228)، 1998، ص 70-78.
- 51- د. نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، الطبعة الأولى، مؤسسة وارث الثقافية، بصرة، 2008، ص 6.
- 52- د. مظهر محمد صالح، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق رؤية في المشهد الاقتصادي الراهن، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص 41.
- 53- د. فلاح خلف الربيعي، تحليل التغيرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق، 2010/3/15، ص 22.

54- د. صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبيرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، تشرين الثاني 2013، ص 12-15.
<http://www.fes.jordan.org>.

55- د. مظهر محمد صالح قاسم، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، الطبعة الأولى، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها بيت الحكمة العراقي، العدد (19)، بغداد، 2010، ص 22-23.

Study and Analysis of the Relationship Between public Expenditure and GDP and Its share in Achieving Economic Development in Iraq For Period (1975-2014)

**Assistant. Lecturer Mohammed Hasan Auda
Faculty of Management and Economics-
University of Basrah**

Abstract :

Public expenditure has occupied a special importance in the financial studies , in that it is a way to satisfy the public needs and then they are considered as the administration which government depends on it in achieving its aspirations of progress and development in all fields of life. Therefore, the expenditure policy clearly reflects the aimed targets of the state, which seeks to promote the national economy to accelerate development and achieve stability and improved living standards for all citizens.

In other words, recent changes in the concept of public expenditure did not make it just only cash allocation but a tool used to achieve economic, social and political balance to investigate and raise the level of welfare of all members of society, that why economic literatures especially macroeconomic models have indicated to the existence of a relationship between public spending and domestic total output. This relationship has attracted the attention of a lot of economists and researchers.

keywords :

public Expenditure, GDP, Economic Welfare, Economical Development, The policy of spending.